مقولات الزمخشري النحوية في المُعْرب على وجهين

أ.م.د. سعد محمد أحمد منى نزار صالح

جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية / قسم اللغة العربية

(قدم للنشر في ٢٠١٨/١٢/٢٣ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/١/٧)

ملخص البحث:

تناول البحث دراسة المُعْرب على وجهين في كتاب الزمخشري الموسوم بـ(تفسير الكشاف)، وتظهر أهمية البحث في أنّ الإمام الزمخشري كان يسأل في مسألة نحوية، ثم بعد ذلك يجيب عن السؤال، مما يدل على أهمية ما كان يجيب عنه في النحو بقوله : فإنْ قُلْتُ . . . قُلْتَ، وغالباً ما تكون مقولاته في مسألة خلافية في النحو بين النحاة أو مسألة مشكلة في الإعراب، ويجيب عن ذلك ويكشف ما هو مبهم ويوضح ما هو مشكل، وكان يربط بين الإعراب والمعنى، إذْ جعل الوظائف النحوية في الإبانة عن معاني الكلام ووجوه فهمه . واقتضت الدراسة في هذا البحث تقسيمها على تمهيد وأربعة مطالب، أوجزنا في التمهيد الكلام على مفهوم الإعراب لغة واصطلاحا وتعدد الأوجه الإعرابية ومقولاته، ومن ثم بيان المقولات المعربة على وجهين، وجاءت مقسمة على أربعة مطالب، وخُتِمَ العمل كله بخاتمة أوجزنا فيها أهم النتائج، وأُردفَ البحث بالمصادر والمراجع.

Al-Zamakhshari's Grammatical Statements in the (Inflected) in two aspects

Abstract:

The research dealt with the inflected in two aspects in the book of Al-Zamakhshari, which is entitled "the interpretation of the explorer." The importance of the research shows that Imam al-Zamakhshari was asked about a grammatical question, and then he answered the question, which indicates the importance of what he said to : I said, and often his words were controversial in grammar between the grammarians or the problem of expression, and to reveals what is vague and explain what is the problematic, and between the expression and meaning, making the grammatical functions in the statement of meanings of words and Understand. The study required dividing it into preamble and preface and four sections. We summarized in the preface the speech on the concept of expressing the language and terminology and the pluralistic aspects of the narratives and its statements, and then the statement of the narrated in Arabic on two sides. It was divided into four sections and concluded the whole work with a conclusion by summarizing the most important result. And then came the search Sources and references.

المقدمــة

الحمد لله منزل الكتاب بلسان عربي مُبين، والصلاة والسلام على خير خلق الله وأفصح العرب أجمعين، نبينا محمد بن عبد الله (ﷺ).

أما بعد:

فتعد اللغة العربية وسيلة من وسائل التواصل البشري، تحظى باهتمام العلماء فيدرسونها في نواحيها المختلفة، وقد كان الباحثون- وما يزالون- يولون العربية اهتماماً واضحاً، ويبذلون جهوداً مضنية في جوانبها المتعددة من نحو وصرف وبلاغة وأسلوب، تعبيراً عن حُبٍ عميق للغة القرآن، وقد ارتبطت أهمية النحو بفهم القرآن ونصوصهِ، وترعرع في ركاب النحاة والمفسرين وقام على أكتافهم، إذْ راحوا يتتبعون معانيها المختلفة ودلالاتها الجمالية في خضم شروحهم لمعاني التنزيل ووقوفهم على أحكام آياتهِ. ومن بين ما ترك لنا أسلافنا من تراث ثمين بالغ الأهمية لدارس النحو الذي يتعلق بتفسير القرآن الكريم: تفسير الكشاف للزمخشري، ومما لاشك فيه أنّ الزمخشري إمام في النحو وله فيه مصنفات ويعد الكشاف من أهم كتبه في النحو التطبيقي الذي ضمّن فيه آراء النحاة، وكان إعراب الآيات القرآنية وتوجيه المعاني في ضوئها سمة واضحة في كشافهِ.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع على أنْ نقسمه على: تمهيد وأربعة مطالب, أمَا التمهيد فتناولنا فيه مطلبين, أحدهما : الإعراب في اللغة والاصطلاح، والمطلب الثاني : تضمن مقولاته . وسنتناول المعرب على وجهين على وفق المطالب الآتية, المطلب الأول: المرفوع والمنصوب, والمطلب الثاني: المنصوبات, والمطلب الثالث: المرفوعات, والمطلب الرابع: المنصوب والمجرور .

التمهيد

المطلب الأول

أولاً : الإعراب في اللغة والاصطلاح

يعد الإعراب من أبرز الظواهر في العربية وله معنيان لغوي واصطلاحي، عرفه ابن جني لغة بقوله: " وأمّا لفظه فإنّه مصدر. أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عمّا في نفسه أي مبين له, وموضح عنه . . . "[1]، فالإعراب من أعرب الإنسان إعراباً إذا أبان وأفصح عمّا في نفسه. والإعراب في الاصطلاح هو الأثر الذي يجلبه العامل على الكلمات المعربة، كما ذهب الزجاجي في تعريفه له، قائلاً: " إنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سمّوها إعراباً أي بياناً، وكان البيان بها يكون كما يُسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه، أو مجاوراً له، ويُسمى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً؛ لأنّ الغرض طلب علم واحد "[2].

ثانياً: تعدد الأوجه الإعرابية

وقد أدى الخلاف بين النحويين إلى اختلاف إعراب النصوص، فكان يظهر عندهم الكلمة الواحدة أربعة أوجه وزيادة.

والناظر لهذه الإعرابية قد يظن أنّ لهذه الكلمة في هذا التركيب عدة معانٍ، والحق أنه معنى واحدٌ، ولكن خلاف النحاة في إعراب الكلمة هو السبب في وجود هذه المعاني المختلفة، فكل إعراب من هذه الأعاريب يعطي معنى مختلفاً عن الآخر، فالإعراب علامة على المعنى وكاشفٌ له .

كان النحويون جميعاً، بصريون وغيرهم من نحاة الكوفة وبغداد والأندلس، يصدرون في دراسة العربية عن نظرية واحدة هي نظرية العامل، وأصول واحدة هي السماع والقياس واستصحاب الحال ؛ لذا كان الخلاف بينهم لا يرجع إلى اختلاف في طريقة النظر إلى اللغة، ولا إلى الخلاف في الأصول التي يقوم عليها النحو، وإنّما يرجع الأمر إلى اختلافهم في تطبيق مقتضيات نظرية العامل، وإلى اختلافهم في النظر إلى أصوله، ومدى تمسكهم بهذه الأصول[٣], فالإعراب هو الذي يحدد المعنى فبدونه تختلط المعاني، ولا يفهم مقصودها . والدليل على ذلك قول ابن فارس : " فأمّا الإعراب فبه تُمَيز المعاني، ويُوقَف على أغراض المتكلمين، وذلك أنّ قائلاً لو قال : (ما أحسن زيد) – غيرَ معربٍ – أو (ضرب عمر زيد)

–غير معرب – لم يُوقَف على مراده . فإذا قال : (ما أحسن زيداً)، أو (ما أحسن زيدٍ)، أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده "[٤] .

المطلب الثاني

مقولاته

كَتَبَ الزمخشري كتابه (تفسير الكشاف) لما فيه من الأمور اللغوية الكثيرة، وجَمَعَ فيه أقوال المفسرين واللغويين الذين سبقوهُ، ونقل عنهم مادة كتابه وأضاف إليها آراءه اللغوية ومنها: النحوية والصرفية والبلاغية والدلالية، ومن هذه الآراء أو المقولات (المقولات النحوية) وهي ميدان دراستنا .

أمّا عن مقولاتهِ فكان يَطرحُ سؤالاً بقوله: (فإنْ قلتَ): للسائل بفتح التاء، ويجيبُ عليه بقوله: (قُلْتُ) بضم التاء، فكان لابُدَّ من الوقوف على لفظ (ق ، و ، ل) والمقصود منها .

القول (لغة): قال الجوهري (٣٩٣هـ): "قال يقول قولاً: وَقَوْلَةً ومقالاً ، ومقالةً . . ورجلٌ قَوُول وقوم قُوُل ، مثل صبور وصُبُر ، وإن شئت سكنت الواو ، ورجل مقول ومقوال ، وقولة، وقوال ، وتقوالة ، عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) ، أي لسنٌ كثير القول ، والمِقْوَلُ: اللسان ، والمِقوَلُ: القَيْلُ بلغة أهل اليمن ، والجمع المقاول"[٥] . وفي لسان العرب أنّ القول: "عند المحقق كُلُّ لفظٍ قال به اللسان ، تاماً كان أو ناقصاً ، تقول: قَالَ يَقُولُ قَولاً ، والفاعلُ قَائِل ،والمفعول مَقُول ، قال سيبويه: واعلم أنّ قلتَ في كلام العرب إنما وَقَعت على أن تحكى بها كان كلاماً لا قولاً ، يعني بالكلام الجُمل كقولك: زيدٌ مُنطلقٌ وقام زيدٌ ، ويعني بالقول الألفاظ المفردة التي يُبنى الكلامُ منها"[٦]، وجاز تسمية الاعتقادات والآراء قولاً ، لأنَّ الاعتقاد يخفى فلا يعرف فيه القول ، أو ما يقوم مقامه من

شاهد الحال ، فلما كانت لا تظهر إلاّ بالقول سميت قولاً ، ويُسمى الشيء باسم غيره إذا كان سبباً له أو ملابساً له[٧] .

وينقل الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) عن الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) أنَّ القول يستعمل على أوجه "أظهرها أن يكون للمركب من الحروف المنطوق بها مفرداً كان أو جملة ؛ والثاني: يُقال للمُتَصوّرِ في النفس قبل التلفظ قولٌ ، فيقال: في نفسي قَولٌ لم أظهرهُ ، والثالث: الاعتقاد ، نحو: فُلانٌ يقول بقولِ الشافعي ، والرابع: يقال للدلالة على شيء ، نحو: امتلأ الحوضُ فقال قَطني ، والخامس: يُقال للعناية الصادقة بالشيء نحو: فُلانٌ يقولُ بكذا ، والسادس: يستعمله المنطقيون فيقولون: قَوْلُ الجوهر كذا ، وقول العَرَضِ كذا ، أي أحدهما ، والسابع: في الإلهام نحو: ﴿ قُلْنَا يَذَا ٱلْقَرْنَيْنِ ﴾ (الكهف: ٨٦) فإنَّ ذلك لم يخاطب به بل بالكلام المجمل كقولك زيدٌ مُنْطَلِقٌ"[٨] .

وقد ورد مصطلح التعليق على الكلام وهو: "تعقبهُ بنقدٍ أو بيان أو تكميل أو تصحيح أو استنباط"[٩]، فضلاً عن ما سبق للقول يمكن أن يُقال إنّ مصطلح (مقول) هو من اصطلاحات النحويين إذ يطلقون على الجملة التي تذكر بعد قال يقول قلت وغيرها ، مقول القول[١٠] .

المعرب على وجهين

المطلب الأول

المرفوع والمنصوب

المبتدأ:

توطئة:

هو أحد أركان الجملة الاسمية معرفة في الأصل، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة يشترط فيها حصول الفائدة، إذْ إنّه لا يمكن الإخبار عن أمر مجهول كونه يصبح بلا معنى، ويرى سيبويه أنَّ المبتدأ هو: "كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلام"[١١]، ونجد أنَّ مفهوم الابتداء والخبر عند الزمخشري يعتمد على أمرين: الإسناد والتجريد . يقول: "وهما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك، زيدٌ منطلقٌ"[١٢]، أمّا ابن يعيش، فإنّه يرى أنّ الغاية من تقديم المبتدأ في مستهل الجملة الاسمية جاء ليحقق معنى، قال: "والصحيح أنّ الابتداء اهتمامك بالاسم، وجعلك إيّاه أولاً لثان كان خبراً عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة، إذا كان غيرها متعلقاً به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره"[١٣] . وقد ذكر بعضُ النحاة أنّ المعنى المؤدى من المبتدأ هو تنبيه السامع، ودفعه لمعرفة ما يأتي بعده وهو الخبر ، فإذا قلت: محمدٌ فهذا تنبيه على أنّ ما سيأتي بعدهُ مرتبطٌ به ، فإنْ قلتَ: مجتهدٌ تمَّ معنى الجملة وعمّت الفائدة بهذا الخبر[١٤] .

ويأتي المبتدأ على صورتين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل يسد مسد الخبر[١٥]، وقد أوضح ابن مالك ثاني أقسام المبتدأ ألا وهو الوصف الذي يرفع ما يليه وقد ذكر أنّه لا خبر له لشدة شبهه بالفعل ولهذا السبب فإنّه لا يُصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا

يثنى ولا يجمع كما هو الفعل، واستثنى من ذلك لغة لبعض العرب وجاء في الحديث النبوي الشريف: "يتعاقبون فيكم ملائكة"[١٦]، إذ يقول ابن مالك: ومن قال من العرب: يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون، قال هنا: أفاعلان الزيدان؟ وأفاعلون الزيدون ؟ وكان الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سادٌ مسد الخبر"[١٧]، كما ذكر أنّ هذا الوصف لا يحسن الابتداء به إلا إذا تلى استفهاماً أو نفياً، وإذا جاء بذلك دونهما استنكرهُ ولكنهُ لم يمنعه[١٨] .

وقد مُيّز المبتدأ بالرفع عن غيره في ثلاثة: أولهما: أنّ المبتدأ جاء في أقوى الأحوال (الابتداء) فأخذ أقوى الحركات (الرفع)، وثانيهما: أنّهُ أولٌ والرفع أُولى الحركات، فأخذ الأول الأُولى، والثالث: أنّ المبتدأ حالهُ حال الفاعل مُخبَرٌ عنه والفاعل مرفوعٌ، فاقتضى رفع الابتداء[١٩] .

فالمبتدأ لا يسوغ إنكاره سوى مواضع معينة يشترط فيها حصول الفائدة: فيجوز تنكيره إذا كان نكرة موصوفة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ (البقرة: ٢٢١) أو إذا تقدم خبره عليه كما الحال في الجار والمجرور والظرف، كقولك: (لك مالٌ) و(عنده علمٌ)، أو إذا جاء بصيغة الدعاء كقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ (المطففين:١)، فجاز ذلك لوجود الفعل بين ثناياه، أو إذا سبق النكرة نفيٌ[٢٠] .

وذكر ابن عصفور مسوغات أُخرى وهي: إذا جاءت النكرة اسماً أو شرط، أو كم الخبرية، أو إذا الكلام يفيد التعجب أو سبقتها أداة نفي أو استفهام[٢١] . أو أنْ تكون جواباً لمن يقول: من عندك؟ فتقول: (رجلٌ)، على تقدير رجلٌ عندي، أو تكون عامة نحو: كلٌ يموت، أو كأنّ يكون القصد بها التنويع، كقول العرب: شهرٌ ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى[٢٢] .

ومن مواضع حذف المبتدأ وجوباً هي: إذا كان خبرهُ نعتاً مقطوعاً الغرض منه المدح ، نحو: (الحمد لله الحميد) أو الذم، نحو: (أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين) أو الترحم، نحو: (مررتُ بعبدك المسكين)[٢٣] . أو أنْ ينوب عن فعله المصدر، كقولك: (سمع وطاعة) ، على تقدير: وأمري سمع وطاعة، أو أنْ يُخصص الخبر بالمدح وذلك بعد (نعم وبئس) مؤخراً عنهما، كأنْ تقول: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، وكذلك عندما يدل جواب القسم عليه، نحو: في ذمتي لأفعلنّ[٢٤] .

ويغلب حذف المبتدأ في مواضع هي: في جواب الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ﴾ (الهمزة: ٥-٦)، أي: هي نار الله، وبعد فاء الجواب، نحو: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ (الجاثية: ١٥)، وبعد القول، نحو: ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ (الفرقان: ٥)، وبعد ما الخبر صفة له في المعنى، كقوله تعالى: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ﴾ (التوبة: ١١٢) و ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ (البقرة: ١٧١)[٢٥] .

البـــــدل

توطئة:

ويُعد (البدل) من التوابع في النحو العربي، فهو يتبع المبدل منه في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، وقد تعددت تعريفات النحاة لمصطلح البدل، قال ابن هشام: "هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[٢٦]، أي: وساطة.

وفرّق العكبري بين البدل والصفة من حيث إنّ الصفة بالمشتق والبدل بغير المشتق وأنّ الصفة تتبع موصوفها بالتعريف والتنكير والإظهار والإضمار جوازاً، ويكون البدل ببعض من كل وبمعنى يشتمل عليه الأول والصفة خلاف ذلك[٢٧]، وقال المبرد: "اعلم أنّ البدل في جميع العربية يحل محل البدل منه"[٢٨].

وينقسم على أربعة أقسام: أولها: بدل الكل من كل (المطابق)[٢٩]، كقوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ (الفاتحة: ٦-٧) ، وقولنا: هذا زيدٌ أخوك، وعرفه ابن السراج بقوله: "وهو أنْ يكون الثاني هو الأول وهو ما ابتدلته من الأول هو هو"[٣٠]، وسُمّي بذلك؛ لأنّه يطابق المبدل منه في الدلالة والمعنى، وقد بيّن السيوطي ذلك بأنّ بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير؛ لأنّه نفس المبدل منه في المعنى[٣١].

والقسم الثاني: بدل بعض من كل، وهو يشتمل على بعض ما دلّ عليه المبدل منه، مررتُ بقومك ناسٍ منهم[٣٢]، ولابدّ له من ضمير يربطه بالمبدل منه[٣٣]. والقسم الثالث: بدل الاشتمال، واختلف في تسميته ببدل الاشتمال، لاشتمال أحدهما على الآخر، في حين ضَعَّفَ بعض النحاة القول باشتمال الثاني على الأول، وقيل: لاشتمال المعنى عليه، فإذا قلت: أعجبني زيدٌ حسنه، فـ(زيد) مشتمل على (الحسن)، فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل، ولذلك سُمّي بدل الاشتمال، وقد اشترطوا فيه الضمير الذي يعود على المبدل منه[٣٤]. وآخرها: البدل المباين (المغاير): وهو أنْ يكون الثاني مخالفاً للأول في المعنى ولا يتضمن المبدل منه بجزئهِ، من حيث كونهما متنافيين في اللفظ والمعنى، نحو: مررتُ برجلٍ إمرأةٍ[٣٥].

وذهب ابن عقيل إلى أنّ البدل المباين أو ما يسمى (المغاير) يُقسم قسمين: الأول: ما قُصِدَ به ومتبوعه ، ويُسمى بدل (الإضراب) أو (البَداء)، نحو: أكلتُ خبزاً لحماً، والثاني: ما قُصِدَ به البدل، ولم يقصد به المتبوع، وإنّما غلط المتكلم، فذكر المبدل منه، ويُسمى (بدل الغلط والنسيان)، نحو: تصدقتُ بدرهم دينار[٣٦]، ولا يَرِدُ في قرآن ولا شعر[٣٧].

المفعول المطلق

توطئـة:

هو أحد المنصوبات في العربية ينتمي إلى المفاعيل، وما يُميزه عن بقية المفاعيل أنّ لفظهُ مأخوذٌ من فعله، وعرفه ابن عقيل بقوله: "المصدرُ، المنتصبُ: توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه أو عدده، نحو: "ضربتُ ضرباً، سرتُ سير زيد، وضربتُ ضربتين"[٣٨].

ويختلفُ النحويون في سبب تسميتِه، فقالَ بعضهم أنّهُ سُمّي كذلك لإطلاق لفظ المفعول عليه، وقال آخرون: إنّ التسمية جاءت من حقيقة أنّه لا يُقيّد بصفة خلافاً لباقي المفاعيل التي تقيد بتابع لها (كالمفعول به ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه) . ومنهم من عزا تسميته لوصول الفعل إليه بنفسه خلافاً لأقرانه التي يصلُ إليها الفعل بتقدير ما (في)[٣٩] .

ويتغير عاملُ المفعول المطلق، فقد يردُ منصوباً بفعل أُشتقَ منه، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ (النساء: ١٦٤) ، فنرى أنّ (تكليماً) هي المفعول المطلق في الآية وهي اشتقت من الفعل[٤٠]، وقد يأتي منصوباً بمصدر يشبهه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا﴾ (الإسراء: ٦٣)، فـ (جزاء) الثانية وردت مفعولاً مطلقاً منصوباً بالمصدر السابق لها (جزاء)[٤١]، وينصب أحياناً بوصفٍ، كاسم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ (الذاريات:١)[٤٢]، واسم المفعول، كأنْ نقول: الخبزُ مأكولٌ أكلاً[٤٣] .

بصورة عامة يكون المفعول المطلق مأخوذاً من لفظ فعله، وقد ينوب عنه ما يدل عليه وهو الصفة، نحو قولك: سرتُ أشدَّ السير، فتقدير الجملة: سرتُ سيراً شديداً، فلما حُذِفَ المفعول المطلق نابَ عنهُ صفته (شديداً) بصيغة المبالغة (أشد)[٤٤] . وينوبُ عنه أحياناً ضميرُه، نحو قوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ (المائدة: ١١٥)، فالهاء المتصلة بالفعل (أعذبه) نابت عن المفعول المطلق (عذاباً)[٤٥] . وقد يدلُ عليه مرادفٌ له أو من نفس نوعه، نحو قولك: رجع القهقرى، فالقهقرى نابت عن المفعول المطلق وهي نوعٌ من أنواع الرجوع[٤٦] .

ت	السورة	الآية	رقم الآية	الإعراب	الجزء والصفحة
١	البقرة	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾	٦٢	– مبتدأ – بدل	٢٧٧/١
٢	المائدة	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾	٦٩	– مبتدأ – بدل	٢٧٤/٢
٣	الأنعام	﴿وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾	٦٩	١– مفعول مطلق ٢– مبتدأ	٣٦٠/٢
٤	الأنعام	﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾	١٣٥	١– الرفع إذا كان بمعنى (أي) ٢– النصب إذا كان بمعنى (الذي)	٣٩٩/٢
٥	الأعراف	﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	١٣٢	١– الرفع بمعنى (أيما) ٢– النصب بمعنى (أي شيء)	٤٩٥/٢
٦	النحل	﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾	٧٥	١– موصوفة ٢– موصولة	٤٥٧/٢

(١٢-١):

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ (البقرة: ٦٢).

قال الزمخشري: "ما محل مَنْ آمن؟ قلت: الرفع إنْ جعلته مبتدأ خبره "فلهم أجرهم" والنصب إنْ جعلته بدلاً من اسم إنّ المعطوف عليه، فخبر إنّ في الوجه الأول الجملة كما هي، وفي الثاني فلهم أجرهم، والفاء لتضمن (من): معنى الشرط"[٤٧].

أعربَ أبو جعفر النحاس (مَنْ آمن) مبتدأ مرفوع خبره (فلهم أجرهم)[٤٨]، ووافقهُ في هذا الباقولي (ت ٥٤٣ه)[٤٩]، وزاد مكي وغيره[٥٠] من المعربين جواز إعرابها بدلاً منصوباً من اسم إنّ (الذين). ورجح ابن عطية والمنتجب الهمذاني وغيرهما[٥١] رفعها على الابتداء.

وقد وافق ابن عطية وابن الأنباري والعكبري وغيرهم[٥٢] الزمخشريّ فيما ذهب إليه ؛ وذلك لأنّهُ كان موفقاً فيما ذهب إليه من توجيه إعرابي.

(١٢-٣):

قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ (الأنعام: ٦٩).

قال الزمخشري: "فإنْ قلت: ما محل: "ذكرى"؟ قلت: يجوز أنْ يكون نصباً على: "ولكن يذكرونهم ذكرى"، أي: تذكيراً، ورفعاً على: "ولكن عليهم ذكرى"، ولا يجوز أنْ يكون عطفاً على محل: "من شيء"؛ كقولك: (من حسابهم) يأبى ذلك"[٥٣].

يرى الكسائي (ت ١٨٩هـ) أنّ المعنى ذكرى يكون على تقدير: "ولكن هذه ذكرى"[٥٤] وعند الفراء على تقدير: "ولكن هو ذكرى"[٥٥]، وتكون في موضع رفع، أي: تكون خبراً لمبتدأ محذوف، وزاد الفراء جواز إعرابها منصوبة بفعل مضمر على تقدير: "ولكن نذكرهم ذكرى"[٥٦]، أي: تكون مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف. وأضاف الزجاج ومكي والطوسي وغيرهم[٥٧] جواز إعرابها مبتدأ ويكون الخبر محذوفاً على تقدير: "ولكن عليكم أنْ تذكروهم".

ومما تقدم تبيّن أن الزمخشريّ قد تابع عددٌ من المفسرين والمعربين كالزجاج ومكي والطوسي[٥٨]. ويبدو أنّ ما ذهب إليه هو ومن سبقه من العلماء قد اعتمدهُ المفسرون والمعربون من بعده كابن الانباري والعكبري والمنتجب الهمذاني وغيرهم[٥٩].

(١٢-٤):

قال تعالى: ﴿ قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ (الأنعام: ١٣٥).

قال الزمخشري: "فإنْ قلت: ما موضع (مَنْ)؟ قلت: الرفع إذا كان بمعنى: "أي"، وعلق عنه فعل العلم، أو النصب إذا كان بمعنى "الذي"[٦٠].

ذكر الفراء في إعراب (مَنْ تكون) أنّها تحتمل وجهين إعرابيين: الرفع والنصب[٦١]، وأوضح أبو جعفر النحاس أنّ تقديرها عندما تكون في موضع نصب بمعنى (الذي)[٦٢] ، ويرى مكي القيسي أنها تكون منصوبة بالفعل (تعلمون)[٦٣]، وذكر أنّها إذا عُدّت عُدّت مرفوعة ستكون مبتدأ وتحملُ الجملة في طياتها معنى الاستفهام[٦٤] . في حين رجح ابن جزي النصب على المفعولية[٦٥] . وقد تابع الزمخشريّ عددٌ من العلماء كابن عطية والأنباري وغيرهما[٦٦] .

المطلب الثاني

المنصوبات

المفعول لـه

توطئة:

وهو أحد المفاعيل في النحو العربي ويكون مصدراً يأتي في جملة فعلية ليُبين سبب الفعل وعلة حصوله، عرفه سيبويه بقوله: "باب ما ينتصب من المصادر لأنّهُ عُذْر لوقوع الأمر فانتصب لأنّه موقوع له، ولأنّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منهُ، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهماً . وذلك قولك: فعلت ذلك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان"[٦٧] .

ولا ينصب الاسم على أنّه مفعولٌ له إلا بشروط وهي: لا يكون إلا مصدراً، وناصبه فعل من غير لفظة[٦٨]، كقولك: أعملُ بجد زيادةً في المال. وإنّما كان عامل المفعول له "من غير لفظه؛ لأنّ الشيء يتوصل به إلى غيره ، ولا يتوصل به إلى نفسه"[٦٩] .

كما لابد من أنْ يكون فعلاً لفاعل الفعل المُعلّل، كقولك: (قعدتُ عن الحرب جُبْناً)، فالجبن من فعل فاعل القعود المُعلل بالجبن، وإنّما لزم ذلك؛ لأنّ العلة إذا كانت فِعلهُ دعتهُ إلى إيجاد الفعل الآخر. وكذلك أنْ يكون مقارناً له في الوجود، كأنْ تقول: أطعتُ اللهَ رجاءً المثوبة، فالطاعة وطئت عقب الرجاء، وإنّما لزم ذلك؛ لأنّه علة فلا يتأخر المعلل عنها[٧٠] ، أي: في نفس الزمن.

ومن أحكامه أيضاً أنّه جواب لِمَ؟ لأنّهُ سؤال عن العلة، يقول القائل: كَفتُ عن شتم عمر، فتقول له لِمَهْ ؟ فيقول: خيفة شرهِ ؟ وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ (البقرة: ١٩)[٧١] .

إذن حكم المفعول له جواز النصب إنْ استكمل الشروط التي ذكرت سابقاً ويرى النحاة أنّه إذا اختلّ شرطٌ من الشروط التي صاغوها للمفعول له، يجب جره بحرف التعليل: اللام ومن وفي والباء، كقولنا: جئتك للإكرام غداً[٧٢] .

والمفعول له المستكمل للشروط المذكورة يكون على ثلاثة أحوال: أنْ يكون مجرداً من الألف واللام والإضافة، وفي هذه الحالة يكثر نصبه ويقل جره، نحو: ضربتُ ابني تأديباً، ويجوز جرّه: ضربتُ ابني لتأديب، وزعم الجزولي (ت ٦٠٧هـ)[٧٣] بأنّه لا يجوز جرّه ، أو مقروناً (بأل) والأكثر فيه الجر بحرف الجر، نحو: ضربتُ

ابني للتأديبِ، ويجوز النصب: ضربتُ ابني للتأديب، أو مضافاً ويتساوى فيه النصب والجر: ضربتُ ابني تأديبهُ ولتأديبهِ[٧٤] .

المفعول بـه

توطئـة:

يقسم الفعل بحسب حاجته إلى المفعول به أو عدم حاجته إليه قسمين: لازم ومتعدٍ، والمتعدي يكون ناصباً للمفعول به[٧٥]، وهو الفعل المتجاوز للفاعل إلى محل غيره هو المفعول به[٧٦]، وخلافه (اللازم) وهو الفعل الذي لا يكون له مفعولاً به[٧٧] أو هو المختص بالفاعل[٧٨] .

عبّر سيبويه عن المفعول به بلفظ المفعول فقط، وقد أفردَ له باباً سمّاه "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: "ضربَ عبدُ الله زيداً"[٧٩]، وتابعه المبرد في ذلك[٨٠]، وعرفه الزمخشري بقوله "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل"[٨١] .

وقد يُرْفَع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن اللبس، كقولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، وكسر الزّجاجُ الحجر[٨٢] .

ويتقدم المفعول به وجوباً في مواضع منها: عندما يعود على المفعول به ضميرٌ اتصل بالفاعل[٨٣]، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ** ﴾ (البقرة: ١٢٤)، فإنّ تقديم المفعول به واجبٌ كي لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وهو المفعول به[٨٤] .

وإذا حُصِرَ الفاعل بإلاّ أو إنّما[٨٥]، نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا** ﴾ (فاطر: ٢٨) .

فالعلماء فاعل حُصِرتْ فيه الخشية فوجب التأخير ولزم توسط المفعول به ، والمعنى ما يخشى اللهَ من عباده إلا العلماء[٨٦]، ويتأخر المفعول به وجوباً عندما يحتمل اللبس بسبب عدم ظهور الإعراب وعدم وجود قرينة تدل عليه، كأن نقول: أكرم موسى عيسى[٨٧] .

أو أنْ يقع المفعول به بعد فعل التعجب، كقولنا: ما أجملَ الصدق، أو مفعولاً تقدمه فعلٌ مؤكدٌ بالنون، كقوله تعالى: ﴿ **وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ** ﴾ (الأنبياء: ٥٧)، أو سبق عامله بقد أو سوف، نحو: قد يدرك المتأني بعض حاجته، وسوف أعمل الخير ما استطعت[٨٨] .

أو كان المفعول به اسماً ظاهراً وفاعله ضميراً متصلاً كقولك: ضربتُ زيداً[٨٩]، أو كان المفعول به محصوراً بإلاّ أو بإنّما، كأنْ تقول: ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً ، وإنّما ضربَ زيدٌ عمراً[٩٠]، فيجب أنْ يتقدم الفاعل على مفعوله وقد اتُفِقَ على ذلك[٩١] .

وفي وقوع (إذْ) مفعولاً به خلاف، إذْ ذهب جمهور[٩٢] النحاة إلى أنّها ظرف ولا تقع مفعولاً به وهو اختيار أبي حيان الأندلسي[٩٣]، ففي نحو قوله تعالى: ﴿ **وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ** ﴾ (الأعراف: ٦٩)، يكون المفعول به محذوفاً والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذْ جعلكم خلفاء، خلافاً للأخفش (ت

٢١٥هـ)[٩٤] والزّجاج (ت ٣١١هـ)[٩٥] وابن مالك[٩٦] في جوازهم وقوع (إذْ) مفعولاً به.

وبيّن ابن هشام أنّها تكون مفعولاً به وذلك في المذكورة في أوائل القصص وهو الغالب عليها نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ (البقرة: ٣٠) وغيرها من الآيات، وقال: "وبعض المعربين يقول في ذلك إنّهُ ظرف لـ (اذكر) محذوفاً وهذا وهم فاحش لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أنّ الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منها وإنّما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه"[٩٧].

وقد يتعدد المفعول به إذا كان الفعل من الأفعال التي تنصب مفعولين، وتقسم هذه الأفعال على قسمين: أولهما: ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وهو الذي عبّر عنه سيبويه بباب: الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فقال: "فإنْ شئت اقتصرت على المفعول الأول وإنْ شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول. وذلك قولك: "أعطى عبدُ الله زيداً درهماً"[٩٨].

واشترط ابن السراج، أنْ يكون المفعول الأول منه فاعلاً في المعنى، والثاني مفعولاً في المعنى، وقد قال عن ذلك: "ألا ترى أنّك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً فزيد المفعول الأول. والمعنى: أنّك أعطيته فأخذ الدرهم والدرهم مفعول في المعنى لزيد"[٩٩]، فزيد هو الذي أخذ الدرهم فهو فاعل في المعنى، والدرهم هو الذي أخذه زيد فهو مفعول به في المعنى.

وثانيهما: ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقد وضع له سيبويه باباً سمّاهُ: "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أنْ تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر"[١٠٠]، فلا يمكننا الاقتصار على مفعول واحد بل إنّنا نحتاج إليهما معاً، إذ ذكر ابن جني أنّهُ لابدّ للمفعول الأول من ثانيهِ، كما لابد للمبتدأ من خبره[١٠١].

وتدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر فتجعل من الخبر يقيناً وشكاً، وهي سبعة: ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت[١٠٢]، والمفعول الثاني هو الأول في المعنى، ألا ترى أنّ زيداً هو الآخر في قولك: حسبتُ زيداً أخَاكَ[١٠٣]، وقد تسد (أنّ) مع معموليها مسدّ المفعولين وكذلك (أنْ) مع صلتها ، نحو قوله تعالى: ﴿ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ (العنكبوت: ٢)[١٠٤].

المفعول فيه

توطئة:

أحد المفعولات في اللغة العربية هو المفعول فيه، ويُسمى أيضاً ظرفاً، وهو اسم منصوب يدل على زمان وقوع الفعل أو مكانه، وقد عرفه ابن جني بقوله: "كل اسم من أسماء الزّمان أو المكان فيه معنى في وليست في لفظه كقولك قُمْتُ اليومَ وجَلَست مكانَك لأنّ معْناهُ قُمْتُ في اليوم وجلست في مكانك فإن ظهرت

(في) إلى اللفظ كان ما بعدها اسماً صريحاً"[١٠٥]، والتعريف الأكمل والأوضح عند النحويين هو الذي أوردهُ ابن هشام، إذْ يقول: "الظرف: ما ضُمّنَ معنى "في" باطّراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه"[١٠٦]، وذلك نحو قولنا: "صُمْتُ اليومَ، وقُمْتُ الليلة، وجلست مكانك" والتقدير فيه "صُمْتُ في اليوم، وقُمْتُ في الليلة، وجلست في مكانك"[١٠٧].

واختلف النحاة في وضع مصطلح يدل على المفعول فيه، فالبصريون يسمونه ظرفاً[١٠٨]، أمّا الكوفيون، فيسمونه المحل أو الصفة[١٠٩]، قال ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمُّون الظرف المحلّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: "أمامك زيد، وفي الدار عمرو"[١١٠]. وسُمّي ظرفاً؛ لأنّهُ "لما كان محّلاً للأفعال، سمي ظرفاً تشبيهاً بالأواني التي تحل الأشياء فيها، ولهذا سمى الكوفيون الظروف "محال" لحلول الأشياء فيها"[١١١].

والظرف نوعان: ظرف الزمان، وظرف المكان. وينقسم الأول إلى قسمين هما:

ظرف الزمان المبهم: عرفه الأشموني (ت ٩٠٠هـ) بقوله: "والمراد بالمبهم ما دلَّ على زمن غير مقدر، كحين ومدة ووقت؛ تقول: "سِرْتُ حيناً ومدة ووقتاً"[١١٢] أمّا ظرف الزمان المختص: يسميه بعضُ النحويين الظرف المؤقت[١١٣]، وهو "ما دلَّ على زمان بعينه مخصوص نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر المحرم"[١١٤].

ويُسأل عن ظرف الزمان بـ(متى) و(كم)، ويُعلق ابن السّراج على ذلك، فيقول: "وكل ما جاز أنْ يكون جواب "متى" فهو زمان ويصلح أنْ يكون ظرفاً للفعل. . . وكل ما كان جواب متى فالعمل يجوز أنْ يكون في بعضه وفي كله يقول القائل: متى سرت؟ فتقول: يوم الجمعة، فيجوز أنْ يكون سرتُ بعض ذلك اليوم، ويجوز أنْ يكون قد سرت اليوم كله"[١١٥].

أمّا ظرف المكان، فينقسم أيضاً إلى مبهم ومختص، فالمبهم: "وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاهُ: كأسماء الجهات نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت، وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان، وكأسماء المقادير كميل وفرسخ"[١١٦].

والمختص من ظرف المكان: هو ماله من جهة نفسه، وله أقطار تحصرهُ ونهايات تُحيط به[١١٧]؛ أي: ما كان له صورة وشكل يُدْرَك بالحس الظاهر، وحدود من جهاته محصورة ومضبوطة[١١٨]. وقيل: هو ما كان من الأماكن له بنية وهيئة يتميز بها من غيره[١١٩]، وهو كالدار والبيت والقصر والطريق والسوق والمسجد والجامع والمدينة والقرية والجبل والمدرسة والمعهد والكلية ومنهُ مكة والمدينة والقاهرة. . وغيرها من أسماء البلاد والدول وأسماء الجبال وإنّما كانت هذه الأسماء ونحوها ظروف مكان مختصة؛ لأنّها

أمكنة خاصة، بمعنى أنّه ليس كل مكان يُسمَى داراً ولا بيتاً ولا مكة. . . ولا شيئاً مما ذُكِرَ من أسماء المكان وما كان على شاكلتها[١٢٠] .

ويُقسم الظرف من حيث التصرف وعدمه إلى متصرف وغير متصرف، فالمتصرف هو "كل متمكن من الظروف من أسماء السنين والشهور ولا تقدر معه في . . . فكل اسم من أسماء الزمان لك أنْ تجعله اسماً وظرفاً إلّا ما خصته العرب الظرفية ولم تستعمله مجروراً ولا مرفوعاً وذلك يؤخذ عنهم سماعاً"[١٢١] .

وأمّا الظرف غير المتصرف فهو الملازم للظرفية[١٢٢]، أي لا يُفارقها أصلاً فلا يقع مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً. . .، وهو نوعان: الأول: "ما لا يفارق الظرفية أصلاً، كـ"قطُّ وعوْضُ"، تقول: "ما فعلته قطُّ" و "لا أفعله عَوْضُ"[١٢٣] . والآخر: ما لا يخرجُ عنها إلّا بدخول حرف الجر (من) عليه، نحو: (قبلُ)، و(بعدُ) و(لدن) و(عند)، فيحكم عليها بعدم التصرف مع أنّ (من) قد تدخل عليها، إذ لم تخرج عن الظرفية إلى حالة غير شبيهة بها ؛ لأنّ الظرف والجار والمجرور أخوان[١٢٤] .

الحـــال

توطئة:

والحال هو بابٌ واسع من أبواب النحو العربي تعرّض لهُ الكثير من النحاة الأوائل، وعرّفه سيبويه بقوله: "ما يَعْمَل فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعل. . . وذلك قولك: ضربتُ عبدالله قائماً"[١٢٥]، فهو يبين هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه باسم الحال[١٢٦] . قال ابن مالك:

الحـــال وصـــف فضـــلة مُنتصـــب ... مفهـــم في حـــال كفـــرداً أذهـــب[١٢٧]

فالحال على هذا: وصف يكون (اسم فاعل أو اسم مفعول أوصفة مشبهة. . .) يجيء فضله بعد تمام الكلام ليدل على هيئة صاحبه من فاعل أو مفعول، وقت إحداثه الفعل[١٢٨] . ولا تكون الأحوال إلاّ إلاّ نكرات[١٢٩] . والأحوال يُجاء بها (منصوبات) لفظاً أو محلاً، مع كونها قد تجر بحرف الجر الزائد، بيدَ أنّهم اختلفوا من أية جهة يكون النصب؟ فقيل: إنه نصب المفعول به ، أو التشبيه بنصبه، وقيل: النصب على الظرفية؛ لأنّ (الحال) إنّما يقع فيه الفعل، ففي قولنا: جاء محمد ضاحكاً، يكون (المجيء) وقت الضحك[١٣٠] . وتكون الحال منتقلة لا ثابتة ومشتقة، نحو: جاء زيدٌ راكباً، فـ(راكباً) ليست وصفاً ثابتاً لزيد أو ملازماً له[١٣١]، وقد تجيء غير منتقلة (جامدة)، أي: وصفاً لازماً[١٣٢]: نحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، ويرد الحال متنقلاً أكثر من ورودِهِ جامد اللفظ؛ لأنّ

اللفظ (المشتق) الدال على معنى منتقل أكثر وروداً في الكلام مما ليس كذلك[١٣٣] .

وتكون الحال (جامدة) كما في الحالات الآتية: إنْ دلَّ على تسعير: يقول سيبويه: "ومما ينتصب لأنّه حال وقع فيه الفعل قولك: بعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً، وبعتُ البُرَّ قَفيزَيْنِ بدرهم"[١٣٤]، أو ما دلّ على مُفاعلة: بقول سيبويه: "كلمته فاهُ إلى فِيَّ، وبايعتهُ يداً بيدٍ، كأنّهُ قال: كلمته مشافهةً، وبايعتهُ نقداً، أي كلمته في هذه الحال"[١٣٥]، أو دلَّ على تشبيه[١٣٦]، نحو: كرَّ زيدٌ أسداً، أي شجاعاً كأسد . فأسداً دلّت على تشبيه. لذا فقد صحّ مجيئها جامدة، أو ما دلّ على ترتيب[١٣٧]، كأنْ تقول: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي: مرتبين، أو أنْ تكون الحال دالة على عدد[١٣٨]، كقوله تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ ﴾ (الأعراف: ١٤٢)، فأربعين تكون حالاً جامدة غير مؤولة بالمشتق، أو ما دلَّ على طور فيه تفضيل يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوالٌ تقع فيها الأمور وذلك قولك: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً. فإنْ شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً"[١٣٩]، أو أنْ تكون موصوفة وتسمى حالاً موطئة[١٤٠]، نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴾ (مريم: ١٧) ، فـ(بشراً) حالاً موصوفة بـ(سوياً) ، وهي جامدة، أو أنْ تكون الحال نوعاً لصاحبها، نحو: هذا مالك ذهباً، أو فرعاً لصاحبها، كقوله تعالى: ﴿ وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗا ﴾ (الأعراف: ٧٤)، فـ(بيوتاً) حالاً من (الجبال)، والبيوت فرع للجبال، أو أنْ تكون أصلاً لصاحبها، نحو: هذا خاتمك حديداً، فإنّ (الحديد) أصل للخاتم[١٤١] .

وتأتي الحال مصدراً[١٤٢]، فيؤول بمشتق، سواء أكان المصدر معرفاً بالألف واللام، نحو: (أرسلها العراك)، أي: معتركة[١٤٣]، أم معرفاً بالإضافة إلى ضمير، نحو: (رجع عوده على بدئهِ)، أي: عائداً[١٤٤]، أم كان المصدر نكرة، نحو: (أتيتهُ ركضاً)، أي: راكضاً[١٤٥] .

وتنقسم الحال إلى مبينة وغير مبينة وتُسمى (المؤكدة): فالحال المبينة وتُسمى بالحال المؤسسة أي التي لا يستفاد معناها بدونها، كأنْ تقول: جاء زيدٌ ضاحكاً، ويقابلها الحال التي يستفاد معناها بدونها وهي الحال المؤكدة[١٤٦]، وتكون على ثلاثة أقسام: إمّا مؤكدة لعاملها، كقوله تعالى: ﴿ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا ﴾ (النمل: ١٠) ، أو مؤكدة لصاحبها: جاءَ القومُ طرّاً ، أو تكون مؤكدة لمضمون الجملة: زيدٌ أبوك عطوفاً[١٤٧] .

الاستثنـــاء

توطئة:

يستخدم في الجملة اللغوية للدلالة على كلمة مختلفة عن غيرها، وعرف ابن جني الاستثناء قائلاً: "ومعنى الاستثناء أنْ تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره"[١٤٨]، وأشار ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) إلى أصل الاستثناء

قائلاً: "أصل (الاستثناء) أنْ تستثني شيئاً من جملة اشتملت عليه في أول ما لفظ به، وهو قولهم: "ما خرج الناسُ إلا زيداً" فقد كان "زيد" في جملة الناس ثم أُخرج منهم، ولذلك سمي "استثناء" لأنّهُ ثُنيَ ذكره مرة في الجملة ومرة في التفصيل"[١٤٩]. إذن الاستثناء بأسلوب يقتضي إخراج الاسم أو الكلام الواقع بعد (إلاّ) أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها نفياً أو إثباتاً.

والاستثناء يُؤدى بأدوات معينة والاسم المستثنى المنصوب يقع بعد هذه الأدوات، فمنها ما هو حرف، نحو: (إلا) أو تكون اسماً، نحو: (غير، سِوَى، سُوى، سواء) ، أو فعلاً: (ليس، ولا يكون، وعدا وخلا المقرونتان بما) ، ومنها تكون مترددة ما بين الأفعال والحروف ، نحو: (عدا وخلا) من غير ما[١٥٠]، وتكون (إلاّ (إلاّ) أم باب الاستثناء عند النحويين وهي حرف[١٥١].

يكون الاستثناء بـ(إلاّ) تاماً ومفرغاً، وينقسم (التام) إلى متصل، ومنقطع، فالمتصل هو: "المخرج من متعدد، لفظاً أو تقديراً، بإلاّ وأخواتها"[١٥٢]، فهذا الاستثناء يكون فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه، كأنْ تقول: حضر المدعون إلا سعيداً[١٥٣]. ويجب نصب المستثنى إذا كان الاستثناء تاماً موجباً، سواء تأخر عن المستثنى منه ، أم تقدم عليه، كقولنا: قام القوم إلا زيداً، وقامَ إلا زيداً القوم[١٥٤]، ويجوز النصب والإبدال للمستثنى إذا كان الاستثناء تاماً وتقدمه نفي أو شبهه نحو: ما جاءني أحد إلاّ زيد، وإلاّ زيداً[١٥٥].

أمّا الاستثناء المنقطع: هو نمط من أنماط الاستثناء التام، لكن جنس المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، يقول سيبويه: "هذا بابٌ يختار فيه النصب لأنّ الآخر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلاّ حماراً ، جاؤوا به على معنى ولكن حماراً ، وكرهوا أنْ يُبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنّه من نوعه"[١٥٦]. ولا يكون المستثنى فيه إلا منصوباً لانقطاعه من المستثنى منه إذا كان من غير نوعه ، فإنْ لم يمكن من تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً بين النحاة، نحو قولنا: ما جاءني أحد إلا حماراً، فهذا المستثنى وما كان مثله منصوب أبداً، وذلك لتعذر البدل، إذ لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضاً للأول، وإذا امتنع البدل تعين النصب[١٥٧].

والقسم الأخير من الاستثناء يُسمى (بالمفرغ)، فهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه وتقدمه نفي أو استفهام، كقولنا: "ما قام إلا زيدٌ، أو مفعول، نحو: ما أكرمت إلا زيداً، أو خبر مبتدأ، نحو: ما زيد إلا قائم، أو ما هو في معنى الخبر، نحو: ما ظننت زيداً إلا قائماً وما زيد إلا قائماً"[١٥٨].

فيرى النحويون أنّه لا يأتي بعد الإيجاب ، وإنّما اشترطوا له أنْ يسبقه نفي أو شبهه، لأنه يؤدي الاستبعاد فلا نستطيع أن نقول: رأيتُ إلا زيداً؛ لأنّ ذلك يلزم برؤية جميع الناس إلا زيداً وذلك محال عادة[١٥٩]، وسُمّي مفرغاً؛ لأنّ ما قبل (إلاّ) تفرغ لطلب ما بعدها، ولا ينشغل بالعمل عنه في غيره[١٦٠].

وحكم الاستثناء المفرغ (أنْ) يعرب المستثنى بحسب العوامل في الجملة فيرفع أو ينصب أو يُجر، ولابد أنْ يتقدمه نفي، أو شبهه، نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ (آل عمران: ١٤٤) فتكونّ (إلا) في هذه الحالة كالمعدومة، فيتسلط العامل الذي قبل (إلا) على العمل فيما بعدها[١٦١] .

النـــداء

تكمن أهمية النداء في المنظومة اللغوية في كونه وسيلة للتواصل بين أفراد الجنس البشري ، وهو يقوم بدور التخاطب ، حيث يتوافر على مخاطِب بكسر الطاء (منادي) ، ومخاطَب بفتح الطاء (منادى) ، فقال سيبويه: "محل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفعٌ ، وهو في موضع اسم منصوب[١٦٢] .

وعرف النحاة النداء بـ (المنادى) بأنه الاسم المطلوب افعاله بحرف من أحرف النداء ظاهراً أو مقدراً ، إذ عَدّ النحاة المنادى من المفعول به[١٦٣]، وجملة النّداء جملة فعلية فعلها مضمر تقديره أدْعو أو أنادي[١٦٤]، وهناك من النحاة من عدّ حرف النداء (يا) نائباً عن الفعل المحذوف إذ إنّ قولنا: "يا عبد الله" أصله: يا أدعوا عبد الله ، أو أدعوا عبد الله ، (يا) حرف تنبيه ، أدعوا فعل مضارع قُصِد به الإنشاء لا الإخبار ، وفاعله مستتر ، وعبد الله مفعول به منصوب ؛ ومضاف إليه[١٦٥] . فالمنادى عند البصريين أحد المفعولات ، إذ يرون أنَّ الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً ، والناصب له فعل مضمر تقديره أنادي زيداً ، أو أدعوا زيداً ، ولا يجوز إظهار ذلك الفعل المحذوف ، بل نقدره ؛ لأنَّ (يا) قد نابت عنه[١٦٦] .

والذي يفهم من كلام النحاة هذا أنَّ الأغلب في جملة النداء في رأيهم أن يضمر فعل يسد مسدهُ حرف النداء ، وأنَّ المنادى منصوب بهذا الفعل المقدر ، أو (يا) السادة مسدهُ ، وهو بذلك النصب يعد من باب المنصوبات ، ومردُّ ذلك كله إلى نظرية العامل التي تقوم على أنَّ كل منصوب لابد له من ناصب ، أو كل معمول لابد له من عامل ، فالنداء إنما هو نفس التصويت بالمنادى[١٦٧]، إذ يقول ابن السراج: "وأصل النداء تنبيه المدعو عليك وتعرض فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والندبة"[١٦٨] .

فالنداء تنبيه له حروف خمسة ينادى بها: يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، والألف ، وهذه ينبه بها المدعو (المنادى) إلا أنَّ أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم[١٦٩] . واختلف النحاة حول عامل النصب في الاسم المنادى المنصوب ، عند من يقدرون النداء جملة ، فهو منصوب بفعل مضمر متروك إظهاره عند سيبويه ، أي حذف الفعل والفاعل الجملة الفعلية المقدرة بـ (أنادي أو أدعوا) ، وهذا من جهة التمثيل والتقريب[١٧٠]، في حين يرى المبرد أنَّ الناصب للمنادى (يا) لنيابتها عن الفعل المتروك إظهاره ، وذلك نحو قولنا: يا عبد الله ، أصلها:

أدعوا عبد الله ، أو أنادي عبد الله ، فحذف الفعل وسد مسده حرف النداء[١٧١] .

وبهذا فعلى المذهبين مذهب سيبويه ومذهب المبرد تكون (يا) زيد جملة ، وليس المنادى أحد جزأيها ، فهي عند سيبويه جزآها أي الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرف النداء هو الذي سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل والفاعل ، ويعلل ذلك ابن هشام أنَّ حذف الفعل في جملة النداء على حد قول النحاة أنهم لما علموا أنَّ الضرورة تدعوا إلى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيها حذف الفعل اكتفاء بأمرين:

أحدهما: دلالة قرينة الحال ، **والثاني:** الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه ، وهو (يا) وأخواتها[١٧٢] .

الصفــة

توطئة:

النعت: هو أحد التوابع في علم النحو ، فهو يتبع ما قبله في الإعراب ، ومصطلح (النعت) كوفي و(الصفة) بصري[١٧٣]، وفي همع الهوامع أنّه: "والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة"[١٧٤]، وصرّح ابن يعيش أنّ الصفة والنعت واحد[١٧٥]، بينما النعت لا يرادف الصفة فيما نقله ابن فارس عن الخليل ، إذ يقول: "النعت لا يكون إلا في محمود، والوصف قد يكون فيه وفي غيره"[١٧٦]، وابن مالك يُعرفُ النعت ذاكراً بعض فوائده قائلاً: "وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص، أو تعميم أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو إبهام ، أو توكيد"[١٧٧]، وهو يأتي مكملاً لمتبوعه ، لكونه يدل على معنى فيه أو في متعلق به[١٧٨]، والغرض من النعت التمييز بين مشتركين في الاسم ، أو المدح ، أو الذم ، أو التفخيم (التعظيم) فقطع الاشتراك[١٧٩] .

وينقسم النعت من جهة معناه إلى حقيقي وسببي ، فالحقيقي هو "التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ"[١٨٠]، ويكون مفرداً، أو جملة أو شبه جملة، أمّا السببي: هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفات ما تعلق به، نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه[١٨١] .

ت	السورة	الآية	رقم الآية	الإعراب	الجزء والصفحة
١	البقرة	﴿ فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٢٢	١- مفعول له ٢- مفعول به (أخرج)	٢١٦/١
٢	البقرة	﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ﴾	٢٢٨	١- مفعول به ٢- ظرف	٤٤٢/١
٣	الأنفال	﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ ﴾	١٦	١- حال ٢- استثناء	٥٦٥/٢
٤	يوسف	﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾	١٠١	١- صفة ٢- نداء	٣٢٧/٣
٥	الواقعة	﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴾	١-٤	١- بدل ٢- ظرف	٢١/٦

المفعول له– المفعول به

(١٣ – ١):

قال تعالى:﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٢) .

قال الزمخشري: "فإن قلت: فيمَ انتصب (رزقاً) ؟ قلت: إنْ كانت (من) للتبعيض، كان انتصابه بأنّه مفعول له، وإنْ كانت مبينة، كان مفعولاً لأخرج"[١٨٢] .

ذَكَرَ أبو جعفر النحاس أنّه مفعول[١٨٣]، في حين ذهب المنتجب الهمذاني إلى أنَّ إعراب (من) ونصب (رزقاً) على أحد وجهين إعرابيين: الأول: أنْ تكون مفعولاً له على تقدير: فأخرج به بعض الثمرات ليكون بعض رزقكم، ويكون (رزقاً) يُراد به المصدر. والآخر: أنْ تكون (مِنْ) للتبيين في محل النصب على الحال من (رزقاً)، فيكون (رزقاً) مفعولاً به لأخرج[١٨٤] . وأجاز أبو حيان الأندلسي ما ذكره الزمخشري مضيفاً إلى ذلك جواز إعراب (رزقاً) حالاً إنْ كان (مِنْ) في (من الثمرات) تبعيضية[١٨٥] ورزقاً بمعنى المرزوق، وذهب مذهب أبي حيان السمينُ الحلبي وأبو السعود[١٨٦] . إلاّ أنّ السمين الحلبي استشكل على الزمخشري كون (من) لبيان الجنس ثم أجاب بأنّ (من) تكون بياناً لـ(رزقاً) من حيث المعنى.

المفعول به– الظرف

(١٣–٢)

قال تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة: ٢٢٨) .

قال الزمخشري: "فإنْ قلت: فعلام انتصب (ثلاثة قروءٍ) قلت: على أنّه مفعول به كقولك: المحتكر يتربص الغلاء، أي: يتربصن مضي ثلاثة قروء ، أو على أنّه ظرف، أي: يتربصن مدة ثلاثة قروء"[١٨٧] .

ذهب العكبري إلى إعرابها منصوبةً على الظرفية[١٨٨] . في حين وافق المنتجب الهمذاني والبيضاوي وعددٌ من العلماء[١٨٩] الزمخشري فيما ذهب إليه في جواز إعرابها للوجهين المذكورين. وقد فصل السمين الحلبي في جواز الوجهين بأنّ الفعل (تربص) بمعنى (انتظر) وأنّ مفعول (تربص) يحتمل أنْ يكون محذوفاً، والتقدير: يتربصنَ التزويج أو الأزواج ويكون (ثلاثة قروء) ظرفاً؛ لأنّه اسم عدد مضاف إلى ظرف وهو الظاهر عند السمين، ويحتمل أنْ يكون مفعول (تربص) (ثلاثة قروء) والمعنى: ينتظرن مضي ثلاثة قروء[١٩٠] .

ويميل الباحث إلى أنّ (ثلاثة قروء) هي منصوبة على الظرف، ويكون مفعول (تربص) محذوفاً كما قدّره السمين الحلبي؛ لأنّ الأحداث تقع في الظروف، فيكون معنى الآية أنّ انتظار الأزواج والتزويج بعد مضي ثلاثة قروء وهذا الوجه استظهره السمين الحلبي.

الحال– الاستثناء

(١٣–٣):

قال تعالى: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ ﴾ (الأنفال: ١٦) .

قال الزمخشري: "فإنْ قلت: بم انتصب: (إلا متحرفاً)؟ قلت: على الحال ، وإلاّ لغو، أو على الاستثناء من المولين، أي: ومن يولهم إلا رجلاً منهم متحرفاً أو متحيزاً"[١٩١] .

قوله: "إلا متحرفاً" فيه قولان: الأول: يكون الاستثناء مفرغاً من أعم الأحوال بطريق النهي، أو على معنى النفي، أي: معنى (يولي) هو: لا يقبل على القتال[١٩٢]، و(متحرفاً) حال[١٩٣] أي: أي: "لا يريد الإقبال إلى القتال منها إلا حال كونه متحرفاً"[١٩٤] . أو حال من ضمير الفاعل في (يولهم)[١٩٥] . وجعل الآلوسي الاستثناء هنا موجباً وذلك لأنّ فيه صحة عموم المستثنى منه، نحو: قرأتُ إلا يوم كذا[١٩٦] .

الثاني: يكون الاستثناء متصلاً والمستثنى منه الضمير في (ومن يولهم)؛ لأنّه في معنى الجمع والتقدير: "ومن يولهم إلا رجلاً منهم متحرفاً"[١٩٧] ، وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنّها استثناء من حال محذوفة والتقدير: "ومن يولهم متلبساً بأية حال إلا حال كذا"[١٩٨] . أي: حال من أعم الأحوال[١٩٩] ، وبيّن الآلوسي أنّه استثناء من المولين والتقدير: "من يولهم دبره إلا رجلاً منهم متحرفاً"[٢٠٠] .

ويرى الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) أنّ المستثنى منه (مَنْ) الموصولة في (من يولهم) و(متحرفاً) صفة لموصوف محذوف والتقدير: "إلا رجلاً متحرفاً لقتال"[٢٠١] . وذهب ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) والمنتجب الهمذاني والبيضاوي وغيرهم[٢٠٢] مع رأي صاحب الكشاف لما لمسوا في آرائه من رجاحة الإعراب وقوة الحجة.

الصفة– النداء

(١٣ – ٤):

قال تعالى: ﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (يوسف: ١٠١) .

قال الزمخشري: "فإن قلت: علامَ انتصب فاطر السماوات؟ قلت: على أنّه وصف لقوله: (رب)؛ كقولك: أخا زيدٍ حسن الوجه أو على النداء"[٢٠٣] .

أعْربَ الزّجاج كلمة (فاطر) منصوبة على أحد وجهين: أولهما: أنْ تكون صفة لكلمة (رب)، وثانيهما: أنْ تكون منصوبة على أنّها نداء ثانٍ[٢٠٤]، ووافقه أبو جعفر النحاس والطوسي والتبريزي (ت ٥٠٢هـ)[٢٠٥] .

ويبدو أنّ الزمخشريّ قد وافق الزجاج وأبا جعفر النحاس وغيرهما من العلماء الكبار في إعراب كلمة (فاطر)، وقد وافق

الزّجاجَ وأبا جعفر النحاس والزمخشريَّ عدد من العلماء مثل الرازي والمنتجب الهمذاني وغيرهما[٢٠٦]، وهما إعرابان ظاهران في الآية الكريمة أمّا ما ذكر من إعرابها بدلاً أو بياناً أو بإضمار أعني فهذه إعرابات مرجوحة- والله أعلم- لأنّ (فاطر) مشتقة والبدل يكون في الجامد وكذلك عطف البيان أيضاً يكون في الجامد والنعت يكون في المشتق، إمّا على إضمار (أعني) فإنّه متى أمكن حمل كلام الله تعالى على عدم التأويل والتقدير والحذف كان أولى.

البدل- الظرف

(١٣- ٥):

قال تعالى: ﴿ إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴾ (الواقعة: ١- ٤).

قال الزمخشري: "فإنْ قلت: بم انتصب (إذا رجت) ؟ قلت: هو بدل من (إذا وقعت). ويجوز أنْ ينتصب بـ (خافضة رافعة) ، أي: تخفض وترفع وقت رج الأرض وبس الجبال لأنه عند ذلك ينخفض ما هو مرتفع ويرتفع ما هو منخفض"[٢٠٧].

أوردَ الزّجاج أنّ (إذا رجت) تحتمل أنْ تكون بدلاً من (إذا وقعت)[٢٠٨] أو منصوبة على الظرفية[٢٠٩]. وزاد المنتجب الهمذاني إعراباً آخر بأنْ تكون مفعولاً به لـ (اذكر)[٢١٠] ، وأضافَ السمين الحلبي جواز إعرابها توكيداً لـ(إذا وقعت)[٢١١] ، ويبدو أنّ الزمخشريّ موافق للزجاج في إعراب (إذا رجت).

المطلب الثالث

المرفوعات

الفاعـل

توطئة:

هو الركن الثاني من أركان الجملة الفعلية، ويكون مع الفعل جملة كاملة، وقد وضع سيبويه باباً للفاعل أسماه: "باب الفاعل الذي لم يتعداه فعله إلى مفعول"[٢١٢]، ويكون الفاعل مرفوعاً بفعله ومسنداً إليه ذلك الفعل[٢١٣].

وذكر ابن هشام تعريفاً دقيقاً للفاعل ، قائلاً: "أنّ الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به ، أسند إليه فعل، ومؤول به، فقدم عليه بالأصالة واقعاً منه أو قائماً به"[٢١٤].

وللفاعل في العربية أحكام يختصُ بها:

وجوب رفعه، وقد يُجر لفظاً بإضافته إلى المصدر، أو إلى اسم المصدر، وجره بحروف الجر الزائدة (الباء، ومن، واللام)[٢١٥]، كقوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (النساء: ٧٩).

ويجب كذلك للفاعل أنْ يقع بعد المسند ولا يجوز تقدمه على رافعه (الفعل)، يقول ابن السراج: "ولا يجوز أنْ يقدم على الفعل، إذا قلت: قام زيدٌ لا يجوز أنْ تقدم الفاعل فتقول: زيدٌ قام فترفع (زيداً) بقام ويكون (قام) فارغاً، ولو جاز هذا لجاز أنْ تقول: (الزيدان قام ، والزيدون قام) نريد: (قام الزيدان، وقام الزيدون)"[٢١٦].

وهذا مذهبُ البصريين وحجتهم في ذلك أنّ الفاعل مع فعله كجزأين لكلمة واحدة، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله: "أي الأصل في الفاعل اتصاله بالفعل لأنّ الفعل وصف للفاعل والوصف والموصوف كالشيء الواحد"[٢١٧] . أمّا الكوفيون أجازوا تقديم الفاعل على رافعه، نحو: زيدٌ قام، على أنّ (زيد) يكون فاعلاً مقدماً[٢١٨] .

ومن أحكامه أنْ يكون في الكلام ظاهراً أو مستتراً، وقد يكون في الكلام وفعله محذوفاً لقرينة دالة عليه: كأن يُجاب به نفي، نحو: (بلى) في جواب من قال: (ما قام أحدٌ)، أو استفهام، فيجاب (زيد) لمن سأل: مَنْ قرأ ؟[٢١٩] . ونجد أنّ (إذا) تلزم إضافتها إلى الجمل الفعلية، فإذا جاء بعدها اسم يكون فاعلاً لفعل محذوف وجوباً يدل عليه السياق، وهذا مذهب سيبويه[٢٢٠]، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ (الانشقاق: ١) ، فتكون (السماء) فاعلاً لفعل محذوف وجوباً، أي: إذا انشقت السماءُ خلافاً للأخفش والكوفيين، فإنّهم يرفعون الاسم بعدها على الابتداء[٢٢١] .

ت	السورة	الآية	رقم الآية	الإعراب	الجزء والصفحة
١	البقرة	﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	١١٢	١- مبتدأ ٢- فاعل	٣١١/١
٢	النور	﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ﴾	٥٨	١- مبتدأ ٢- فاعل	٣٢٠/٤

المبتدأ– الفاعل

(١٤– ٢):

قال تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ ﴾ (النور: ٥٨)

قال الزمخشري: "فإنْ قلت: بم ارتفع (بَعْضُكم)؟ قلت: بالابتداء وخبره (على بعض) على معنى: طائف على بعض، وحذف لأنّ طوافون يدل عليه؟ ويجوز أنْ يرتفع بيطوف مضمراً لتلك الدلالة"[٢٢٢].

عَدّ أبو جعفر النحاس (بعضكم) مرفوعة بفعل مضمر (يطوف) على تقدير: "يطوف بعضكم على بعض"[٢٢٣]، ونصّ على ذلك أيضاً ابن الجوزي والقرطبي والبيضاوي[٢٢٤] ، وأعربها ابن عطية مرفوعةً على البدل من (طوافون)[٢٢٥]، ووافقهُ في ذلك العكبري[٢٢٦].

وتابع الرازي وغيره[٢٢٧] الزمخشريّ والذي عدّها مرفوعةً بالابتداء و(على بعض) خبرها، وهذا يدل على حسن إعراب الزمخشري الذي سبق المعربين جميعاً إلى حملها على هذا الوجه.

المطلب الرابع

المنصوب والمجرور

النصب على الاختصاص

توطئة:

الاختصاص من المنصوبات والغرض منه الإيضاح ، ويكون غالباً اسماً ظاهراً يَردُ بعد ضمير المتكلم والمتكلمين وأحياناً بعد ضمير المخاطب فيكون عمل هذا الاسم إيضاح المقصود بالضمير السابق، عرفه الجوجري بقوله: "اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم نحو أنا ونحن ويقل كونه لمخاطب ويمتنع كونه لغائب والباعث على هذا الاختصاص فخر أو تواضع أو بيان"[٢٢٨].

وينتصب الاختصاص بفعل مضمر وجوباً تقديره: (أعني)، نحو قولك: إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا، فيقصد بذلك إنّا أعني معشر العرب. .[٢٢٩].

وشبههُ ابن يعيش بالنداء إلاّ أنّه يختلف عن النداء في أوجه منها: أنّه لا يُستَعْملُ معه حرف نداء أو أي حرفٍ آخر، والوجه الآخر وجوب أنْ يسبقهُ شيء والاختلاف الأخير لزوم أنْ تصاحبه الألف واللام، كأنْ تقول: نحنُ العراقيين، على تقدير: أعني العراقيين[٢٣٠].

ت	السورة	الآية	رقم الآية	الأعراف	الجزء والصفحة
١	الأعراف	﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾	١٥٨	١- نصب على المدح ٢- صفة	٥١٩/٢

النصب على المدح- الصفة

(١٥-١):

قال تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (الأعراف: ١٥٨) .

قال الزمخشريّ: "فإنْ قلت: (الذي له ملك السماوات والأرض) ما محله؟ قلتُ: الأحسن أنْ يكون منتصباً بإضمار أعني؛ وهو الذي يُسمى النصب على المدح. ويجوز أنْ يكون جراً على الوصف، وإنْ حيل بين الصفة والموصوف بقوله: "إليكم"[٢٣١] .

وافق المنتجب الهمذاني وغيره[٢٣٢] الزمخشريّ على حملها على أحد وجهين إعرابيين: نصبُ على المدح أو صفةٌ للفظ الجلالة الله مجرورة ، وأضاف وجهين إعرابيين آخرين وهما خبر مرفوع لمبتدأ مضمر[٢٣٣] أو بدل للفظ الجلالة مجرورة ، أمّا العكبري فقد استبعد الوجهين الإعرابيين المجرورين (الصفة والبدل) معللاً ذلك بقوله: "لما فيه من الفصل بينهما بإليكم وحاله، وهو متعلق برسول"[٢٣٤] ، وأضاف البيضاوي وجهاً إعرابياً آخر بجواز إعرابها مبتدأ والخبر: (لا إله إلا هو) [٢٣٥] .

الخاتمــة

نختم بحثنا بذكر أهم ما تضمنه من مسائل، وما توصلنا إليه من نتائج نجملها فيما يأتي:

١- كان يعرض الزمخشري عدة أعاريب لبعض الكلمات التي يكون فيها مشكل إعرابي مرجحاً بعض الأعاريب على بعض كاشفاً المشكل وموضحاً الغامض منها .

٢- ومن طريقة مناقشته للمسائل النحوية بطريقة فإن قلتَ . . قلتُ: يكون توضيحه للقاعدة النحوية بسهولة وبطريقة رائعة تعتمد على الحوار في كشف المشكل من المسائل.

٣- متابعة العلماء لعدد من الأعاريب للزمخشري دون تعليق أو زيادة مما يدل على رجاحة ما ذهب إليه من أعاريب وتوجيه للمعنى.

الهوامـــش

(١) الخصائص , لابن جني : ١/٣٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو , للزجاجي : ٩١.

(٣) ينظر : التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي، لعلي بن أحمد الشهري : ١.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة :٣١٩ .

(٥) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: ١٨٠٦/٥.

(٦) لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ): ٥٧٢/١١ ، وينظر: الكتاب: ١٢٢/١.

(٧) ينظر: لسان العرب: ٥٧٢/١١.

(٨) تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٩٢/٣٠ ، وينظر: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني: ٦٨٨.

(٩) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس: ١١٢٤، وينظر: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار: ٦٢٢/٢.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ت ٧٦١هـ): ٧٤/٢ ، والنحو الوافي، عباس حسن: ٤٨/٢.

(١١) الكتاب: ٢/ ١٢٦.

(١٢) المفصل في علم العربية: ٢٣.

(١٣) شرح المفصل: ١/ ٨٥.

(١٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٦.

(١٥) ينظر: شرح الكافية الشافية لأبن مالك: ١/ ٧٤.

(١٦) صحيح البخاري: ١١٥/١.

(١٧) شرح التسهيل: ١/ ٢٧٣.

(١٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٣/١.

(١٩) ينظر: أسرار العربية: ٥٦.

(٢٠) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٩٨.

(٢١) ينظر: المقرب: ١٢٣.

(٢٢) ينظر: الكتاب: ٨٦/١ ، وشرح التسهيل: ٣١٠/١.

(٢٣) ينظر: أوضح المسالك: ١/ ٢١٤.

(٢٤) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٢١- ٢٢٢.

(٢٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٨٢٢- ٨٢٣.

(٢٦) شرح شذور الذهب: ١/ ٥٦٧، وينظر: البهجة المرضية على ألفية ابن مالك، للسيوطي: ٢/ ١٩٣.

(٢٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤١٠.

(٢٨) المقتضب: ٤/ ٢١١.

([٢٩]) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧١٦.

([٣٠]) الأصول في النحو: ٢/ ٤٦.

([٣١]) ينظر: همع الهوامع: ٥/ ٢١٣.

([٣٢]) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٣٥.

([٣٣]) ينظر: أسرار العربية: ٦٤.

([٣٤]) ينظر: نتائج الفكر، للسهيلي: ١/ ٢٤٠، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٦٥– ٣٦٦.

([٣٥]) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٧٠.

([٣٦]) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٨٣–١٨٤.

([٣٧]) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٤٨، واللمع في العربية: ١/ ٨٩.

([٣٨]) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٢٥، وينظر: شرح شذور الذهب: ١/ ٢٩٢.

([٣٩]) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣/ ٣٢، وشرح الأشموني: ١/ ٤٦٧.

([٤٠]) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٤٩، وأوضح المسالك: ٢/ ١٨٣.

([٤١]) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٤٤، وهمع الهوامع: ٢/ ٩٧.

([٤٢]) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٤٥، وشرح الأشموني: ١/ ٤٦٧.

([٤٣]) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٤٩٢.

([٤٤]) ينظر: اللمع في العربية: ١/ ٥٠، وشرح التصريح: ١/ ٤٩٣.

([٤٥]) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٨١، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٤٧، وأوضح المسالك: ٢/ ١٨٤.

([٤٦]) ينظر: اللمع في العربية: ١/ ٤٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٥٦، وهمع الهوامع: ٢/ ١٠١.

([٤٧]) الكشاف: ١/ ٢٧٧.

([٤٨]) ينظر: إعراب القرآن: ٤٦.

([٤٩]) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٣١٠.

([٥٠]) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٣٦، والمحرر الوجيز: ١/ ١٥٨، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٨٨– ٨٩، وأنوار التنزيل: ١/ ٨٥، ومدارك التنزيل: ١/ ٦٧.

([٥١]) ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ١٥٨، والكتاب الفريد: ١/ ٢٨٠، والجامع لأحكام القرآن: ١/ ٤٣٥.

([٥٢]) ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ١٥٨، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٨٨–٨٩، والتبيان في إعراب القرآن: ٧٠، والكتاب الفريد: ١/ ٢٨٠، وأنوار التنزيل: ١/ ٨٥، ومدارك التنزيل: ١/ ٦٧، وإرشاد العقل السليم: ١/١٠٨.

([٥٣]) الكشاف: ٢/ ٣٦٠.

([٥٤]) معاني القرآن: ١٣٢.

([٥٥]) معاني القرآن، للفراء: ١/ ٣٩٩.

([٥٦]) المصدر السابق، الموضع نفسه، وينظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٢٦٩، والكشف والبيان، للثعلبي (ت ٤٢٧هـ): ٤/ ١٥٧، والمحرر الوجيز: ٢/ ٣٠٥.

([٥٧]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٦١، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٩٣، والتبيان في تفسير القرآن: ٧/ ١٦٦، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٢٥، وإرشاد العقل السليم: ٣/ ١٤٧.

([٥٨]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٦١، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٩٣، والتبيان في تفسير القرآن: ٧/ ١٦٦.

([٥٩]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٢٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٥٠٦، والكتاب الفريد: ٢/ ٦٠٨، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٦٧، وإرشاد العقل السليم: ٣/ ١٤٧.

([٦٠]) الكشاف: ٢/ ٣٩٩.

([٦١]) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٥٥.

([٦٢]) ينظر: إعراب القرآن: ٢٨٥.

([٦٣]) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٠٨، والكتاب الفريد: ٢/ ٦٩٥، والجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٨٩.

([٦٤]) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٠٨، والمحرر الوجيز: ٢/ ٣٤٨، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٤٢.

([٦٥]) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ١/ ٢٧٦.

([٦٦]) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/ ٣٤٨، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٤٢، والكتاب الفريد: ٢/ ٦٩٥، والجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٨٩، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٨٣، ومدارك التنزيل: ٢/ ٣٣، والبحر المحيط: ٤/ ٦٥٣.

([٦٧]) الكتاب: ١/ ٣٦٧,

([٦٨]) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٠٦، وشرح المفصل: ٢/ ٥٢.

([٦٩]) المرتجل في شرح الجمل: ١٥٩، وينظر: شرح اللمع، لابن برهان (ت ٤٥٦هـ):١/ ١٢٦.

([٧٠]) ينظر: المفصل في علم العربية: ٦٠.

([٧١]) ينظر: توجيه اللمع، لأحمد بن الخباز (ت ٦٣٨): ١٩٦.

([٧٢]) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٥٤، وشرح قطر الندى: ١/ ٢٢٧.

([٧٣]) الجزولي، هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلبخْت المراكشي، والجزولي نسبة إلى جزولة من البربر، من مؤلفاته: المقدمة الجزولية، وشرح أصول ابن السراج، ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٣٦.

([٧٤]) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٣٨-١٣٩، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين الشافعي (ت ٨٨٩هـ): ٢/ ٤٣٢.

([٧٥]) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): ٥٩٥.

(٧٦) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): ٦٢/٧.

(٧٧) ينظر: المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ): ١٥١.

(٧٨) ينظر: التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ): ١٥٩.

(٧٩) الكتاب: ٣٤/١.

(٨٠) ينظر: المقتضب: ٩١/٣.

(٨١) المفصل في علم العربية، للزمخشري: ٣٤، وينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ): ٣٩١/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت٩١١هـ): ٥/٢.

(٨٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك (ت ٦٧٢): ٢/ ١٣٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت ٧٦١هـ): ٢/ ٧٨.

(٨٣) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج: ٢/ ٢٣٨، والخصائص، لابن جني: ١/ ٩٢٥، ومغني اللبيب: ١/ ٦٣٩.

(٨٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ): ١/ ٤١٥.

(٨٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام: ٢/ ١١٢.

(٨٦) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٤١٧.

(٨٧) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ٢/ ٥٨٩، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ): ١/ ٣٢٢.

(٨٨) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١١٦.

(٨٩) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٤٢٠.

(٩٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت ٧٤٩هـ): ٥٩٥/٥.

(٩١) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٤١٣.

(٩٢) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٢٩، والمقتضب: ٢/ ٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ٥٢٠/٢.

(٩٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي: ١٤٠٢/٣.

(٩٤) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢١٨.

(٩٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي: ١/ ١٨٧–١٨٨، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): ١/ ٥٠٠، ولم أقف على موضع تناوله الزجاج وأعرَب (إذْ) فيه على أنّها مفعولٌ به في كتابه (معاني القرآن وإعرابه).

(٩٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٢٣.

(٩٧) مغني اللبيب: ١١١/١.

(٩٨) الكتاب: ١/ ٣٧، وينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٧٧.

(٩٩) الأصول في النحو: ١/ ١٧٧.

(١٠٠) الكتاب: ١/ ٣٩.

(١٠١) ينظر: اللمع في العربية: ١/ ٥٢.

(١٠٢) ينظر: المفصل في علم العربية: ٢٥٩، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٣٣.

(١٠٣) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٦٤.

(١٠٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٥٤، وهمع الهوامع: ١/ ٥٤٨.

(١٠٥) اللمع في العربية: ١/ ٥٥.

(١٠٦) أوضح المسالك: ٢/ ٢٠٤.

(١٠٧) أسرار العربية: ١٠٥.

(١٠٨) ينظر: اللمع في العربية: ١/ ٥٥، وملحة الإعراب، للحريري (ت ٥١٦هـ): ١/ ٤١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٤٨٥.

(١٠٩) ينظر: المدارس النحوية، لشوقي ضيف: ١٦٦.

(١١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٤٤.

(١١١) أسرار العربية: ١٠٦.

(١١٢) شرح الأشموني: ١/ ٤٨٧.

(١١٣) ينظر: المفصل في علم العربية: ٥٥.

(١١٤) شرح المفصل: ٢/ ٤١.

(١١٥) الأصول في النحو: ١/ ١٩٠– ١٩١.

(١١٦) أوضح المسالك: ٢/ ٢٠٩، وينظر: شرح التصريح: ١/ ٥٢٤.

(١١٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٢٧.

(١١٨) ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ١٨٩.

(١١٩) ينظر: التبصرة والتذكرة، للصيمري (ت ٥٤١ هـ): ٢٥٤.

(١٢٠) ينظر: شرح شذور الذهب: ١/ ٣٠٥.

(١٢١) شرح المفصل: ٢/ ٤١.

(١٢٢) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٤٨٩.

(١٢٣) أوضح المسالك: ٢/ ٢١٠.

(١٢٤) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢١٠–٢١١، وحاشية الصبان: ٢/ ١٩٤.

(١٢٥) الكتاب: ١/ ٤٤، وينظر: المقتضب: ٤/ ٢٩٩، والأصول في النحو: ١/ ١٦٢–١٦٣.

(١٢٦) ينظر: اللمع في العربية: ١/ ٦٢، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٢/ ٣٢١.

(١٢٧) ألفية ابن مالك: ١/ ٣٢، وينظر: توضيح المقاصد: ١/ ١٨٩، وشرح التصريح: ١/ ٥٧٠.

(١٢٨) ينظر: البهجة المرضية على ألفية ابن مالك، للسيوطي: ١/ ٥٧٥–٥٧٦.

(١٢٩) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٠٠، وعلل النحو، لابن الوراق (ت ٣٨١هـ): ١/٣٧١.

(١٣٠) ينظر: الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): ١٧١، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٩٤.

(١٣١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٦١، وأوضح المسالك: ٣٢٠.

(١٣٢) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣١٠، والمفصل في علم العربية: ٦٣- ٦٤.

(١٣٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٤٠.

(١٣٤) الكتاب: ١/ ٣٩٢، وينظر: المقتضب: ٣/ ٢٥٥- ٢٥٧.

(١٣٥) الكتاب: ١/ ٣٩١.

(١٣٦) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٨٢.

(١٣٧) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٩٤، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٩٦.

(١٣٨) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٤، وشرح التصريح: ١/ ٥٧٦.

(١٣٩) الكتاب: ١/ ٤٠٠.

(١٤٠) ينظر مغني اللبيب: ١/ ٦٠٥، وهمع الهوامع: ٢/٣١٧.

(١٤١) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٥، وشرح التصريح: ١/ ٥٧٧.

(١٤٢) ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٣٦، والمفصل في علم العربية: ٦٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٩٨.

(١٤٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٦٤، وعلل النحو: ١/ ٣٦٤.

(١٤٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٦، وشرح التصريح: ١/ ٥٧٨.

(١٤٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٤٩، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٩٩.

(١٤٦) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٨٢، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين الجوجري (ت ٨٨٩هـ): ٢/ ٤٤٧، وشرح التصريح: ١/ ٦٠٥.

(١٤٧) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٦٠٦، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٧.

(١٤٨) اللمع في العربية: ١/ ٦٦، وينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٦٦.

(١٤٩) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ١٣٨.

(١٥٠) ينظر: الاستغناء في الاستثناء، للقرافي (ت ٦٨٤هـ): ٢٩.

(١٥١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣١٠.

(١٥٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١/ ٧١٦.

(١٥٣) ينظر: الجنى الداني: ١/ ٥١٢.

(١٥٤) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ): ٢١٨.

(١٥٥) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٤.

(١٥٦) الكتاب: ٢/ ٣١٩.

(١٥٧) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٨٠، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٢٩.

(١٥٨) الاستغناء في الاستثناء: ١٥٣.

(١٥٩) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٥٤٠.

(١٦٠) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٥٣٩.

(١٦١) ينظر: المساعد: ١/ ٥٥٣.

(١٦٢) الكتاب: ١٨٢/٢.

(١٦٣) ينظر: المقتضب: ٢٠٢/٤، والأصول في النحو: ٣٢٩/١، وحاشية الصبان: ١٣٣/٣.

(١٦٤) ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/١.

(١٦٥) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٣٦.

(١٦٦) ينظر: المقتضب: ٢٠٢/٤، وحاشية الصبان: ١٣٣/٣.

(١٦٧) ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/١.

(١٦٨) الأصول في النحو: ٣٢٩/١.

(١٦٩) ينظر: الأصول في النحو: ٣٢٩/١.

(١٧٠) ينظر: الكتاب: ١٨٢/٢.

(١٧١) ينظر: المقتضب: ٢٠٢/٢.

(١٧٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٣٦.

(١٧٣) ينظر: المصطلح الكوفي: ٤٠.

(١٧٤) همع الهوامع: ٣/ ١٤٥، وينظر: المساعد: ٢/ ٤٠١.

(١٧٥) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٤٧.

(١٧٦) الصاحبي في فقه اللغة: ٩٨.

(١٧٧) شرح التسهيل، لابن مالك: ٣/ ٣٠٦، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ): ٧/ ٣٣١١.

(١٧٨) ينظر: همع الهوامع: ٣/ ١٤٥.

(١٧٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٠٤.

(١٨٠) شرح ابن عقيل: ٣/ ١٤٠-١٤١.

(١٨١) ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١٤١.

(١٨٢) الكشاف: ١/ ٢١٦.

(١٨٣) ينظر: إعراب القرآن: ٢٧.

(١٨٤) ينظر: الكتاب الفريد: ١/ ١٨٧، وأنوار التنزيل: ١/ ٥٥، ومدارك التنزيل: ١/ ٦٣، وغرائب القرآن: ١/ ١٨٧.

(١٨٥) ينظر: البحر المحيط: ١/ ١٦٠.

(١٨٦) ينظر: الدر المصون: ١/ ١٩٣، وإرشاد العقل السليم: ١/ ٦١.

(١٨٧) الكشاف: ١/ ٤٤٢.

(١٨٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٨١.

(١٨٩) ينظر: الكتاب الفريد: ٥١٦/١ ، وأنوار التنزيل: ١/ ١٤١، والبحر المحيط: ٢/ ٤٥٤، والدر المصون: ٢/ ٤٣٧، وإرشاد العقل اليم: ١/ ٢٢٥.

(١٩٠) ينظر: الدر المصون: ٢/ ٤٣٧.

(١٩١) الكشاف: ٢/ ٥٦٥.

(١٩٢) ينظر: روح المعاني: ٥/ ١٧٠.

(١٩٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٠٦.

(١٩٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي (ت ٨٨٥هـ): ٣/ ١٩٦.

(١٩٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٢٠.

(١٩٦) ينظر: روح المعاني: ٥/ ١٧٠.

(١٩٧) الكتاب الفريد: ٣/ ١٩٨.

(١٩٨) البحر المحيط: ٥/ ٢٩٣.

(١٩٩) ينظر: روح البيان: ٣/ ٣٢٣.

(٢٠٠) روح المعاني: ٥/ ١٧٠.

(٢٠١) التحرير والتنوير: ٩/ ٢٨٩.

(٢٠٢) ينظر: زاد المسير: ٢/ ١٩٤، والكتاب الفريد: ٣/ ١٩٨، وأنوار التنزيل: ٣/ ٥٣، والدر المصون: ٥/ ٥٨٥، واللباب في علوم الكتاب: ٩/ ٤٧٧، وإرشاد العقل السليم: ١٢/٤.

(٢٠٣) الكشاف: ٢/ ٥٦٥.

(٢٠٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٣٠.

(٢٠٥) ينظر: إعراب القرآن: ٤٦٣، والتبيان في تفسير القرآن: ١٣/ ٢٠٠، والملخص في إعراب القرآن: ٧٠.

(٢٠٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٨/ ٥١٥، والكتاب الفريد: ٣/ ٦٣٦، وأنوار التنزيل: ٣/ ١٧٧، وإرشاد العقل السليم: ٤/ ٣٠٨.

(٢٠٧) الكشاف: ٦/ ٢١.

(٢٠٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٠٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٥٠، والبحر المحيط: ١٠/ ٧٨، والبرهان في علوم القرآن، للزكشي (ت ٧٩٤هـ): ٢/ ٣٨٦.

(٢٠٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٠٨، وإعراب القرآن، للنحاس: ١٠٨٥.

(٢١٠) ينظر: الكتاب الفريد: ٦/ ٨٠.

(٢١١) ينظر: الدر المصون: ١٠/ ١٩٣.

(٢١٢) الكتاب: ١/ ٣٣.

(٢١٣) ينظر: اللمع في العربية: ١/ ٣١.

(٢١٤) شرح قطر الندى: ١/ ١٨٠.

(٢١٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٧٨– ٧٩.

(٢١٦) الأصول في النحو: ٢/ ٢٢٨.

(٢١٧) الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية، لصالح عبد السميع الأزهري: ٥٠.

(٢١٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٧/٢.

(٢١٩) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٦٠.

(٢٢٠) ينظر: الكتاب: ١١٩/٣ ؛ وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٤٤.

(٢٢١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٧/٢، والجنى الداني: ١/ ٣٦٨.

(٢٢٢) الكشاف: ٤/ ٢٣٠.

([٢٢٣]) إعراب القرآن: ٦٥٧.

([٢٢٤]) ينظر: زاد المسير: ٣/ ٣٠٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ٣٠٦، وأنوار التنزيل: ٤/ ١١٤.

([٢٢٥]) ينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ١٩٤.

([٢٢٦]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٧٨.

([٢٢٧]) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٤/ ٤٢٠، والكتاب الفريد: ٤/٦٧٠، والتسهيل لعلوم التنزيل: ٢/ ٧٥، والبحر المحيط: ٨/٦٩، والدر المصون: ٨/ ٤٤١-٤٤٢.

([٢٢٨]) شرح شذور الذهب: ١/ ٢٨٣، وينظر: شرح التصريح: ٢/٢٦٨.

([٢٢٩]) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٣٣، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٨.

([٢٣٠]) ينظر: شرح المفصل: ٢/١٧.

([٢٣١]) الكشاف: ٢/ ٥١٩.

([٢٣٢]) ينظر: الكتاب الفريد: ٣/ ١٤٥، والدر المصون: ٥/ ٤٨٢، وغرائب القرآن: ٣/٣٣١.

([٢٣٣]) ينظر: أنوار التنزيل: ٣/ ٣٨، والتسهيل لعلوم التنزيل: ١/ ٣٠٩، وإرشاد العقل السليم: ٣/ ٢٨١.

([٢٣٤]) التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٩.

([٢٣٥]) ينظر: أنوار التنزيل: ٣/ ٣٨، واللباب في علوم الكتاب: ٩/٣٤٦.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- التأويل النحوي وأثره في توجيه المعنى في تفسير الفخر الرازي، علي بن محمد بن أحمد الشهري (اطروحة دكتوراه)، إشراف: سعد بن حمدان الغامدي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٢٦ه .

ثانياً: الكتب المطبوعة:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت٩٨٢هـ)، تحقيق: عبد القادر احمد عطا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الاستغناء في الاستثناء، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان (د.ت).
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ خالد علي، ط ٢، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.
- ألفية ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، ط١، دار التعاون– السعودية.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين – البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).
- الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ– ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. زمازن المبارك، دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاءه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ–١٩٥٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية، صيدا– لبنان، ١٣٨٤هـ– ١٩٦٥م.
- البهجة المرضية في شرح الألفية، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: الشيخ محمد الصالحي الانديمشكي، ط١، ١٣٩٤هـ.

- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، تحقيق: طه عبد المجيد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الغيظ محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسني، المكنى بمرتضى، الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، دار الهداية (د.ت).
- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحُسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).
- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٠٦هـ)، تحقيق: آغا بزرك الطهراني، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د.ت).
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، ط١، شركة الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٦هـ.
- التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط٣، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ٢٠٠٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر-القاهرة، ١٤٢٨هـ
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٨هـ)، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، شرحه وحققه: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)،

تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- روح البيان، أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الاستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى (ت١١٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الثناء شهاب الدين محمد عبد الله الحسين الآلوسي (ت١٢٧٠ هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٤٢٢هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، تحقيٌ: أمين بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، أبو عبد الله ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد و د. محمد البدوي المختون، ط١، دار التوفيقية – القاهرة (د.ت).

- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن احمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٨٧هـ)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. جابر محمد البراجة، أ.د. إبراهيم جمعة العاجمي، أ.د. جابر السيد مبارك، أ.د. علي السنوسي محمد، أ.د. محمد راغب نزال، ط١، دار السلام للطباعة، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو، خالد بن عبد الله بن أبو بكر محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقا (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة – السعودية (د.ت) .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ١٢٢٣هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط١، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا، ١٩٨٤م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الحياني، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- شرح اللمع، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الاسدي، ابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: أمين بديع يعقوب، ط١، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- شرح جمل الزّجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: فواز الشعار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- علل النحو، أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياش- السعودية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، مكة، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض لتنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط١، مكتبة العبيكان- الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية، صالح عبد السميع الآبي الأزهري، مصر، ١٣٤٤هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد العوض،

ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٦هـ- ١٩٩٨م.

- لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت (د.ت).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، ط٧، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة (د.ت).
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠هـ)، تحقيق: الشيخ مروان محمد الشعار، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٥.
- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمذاني، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار الفكر، دمشق (د.ت).
- مُشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قواعة، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)، تحقيق: عيسى شحاتة عيسى، دار أنباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م.

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٤م.
- معجم مصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، ط٢، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح- بيروت، ١٩٨٤م.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد لقادر، محمد النجار، ط٢، المكتبة الإسلامية- القاهرة، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت٦٠٦هـ)، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داؤودي، ط٤، دار القلم، الدار الشامية، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور أميل بديع يعقوب، ط١، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ملحة الإعراب، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، ط١، دار السلام، القاهرة – مصر، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- الملخص في إعراب القرآن، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن المعروف بالخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السُهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- النحو الوافي، عباس حسن (١٣٩٨هـ)، ط٣، دار المعارف.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: أبو بكر إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي البقاعي (ت٨٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر (د.ت).

ثالثاً: المجلات:

- المصطلح الكوفي: د. محيي الدين توفيق إبراهيم، (مجلة التربية والعلم، ع١، ١٩٧٩).